انعكاسات اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على اقتصادات الدول المغاربية

The impact of the Euro-Mediterranean partnership agreements on Maghreb countries' economies

بن قانة شناز*
كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية
جامعة الجزائر 3- الجزائر
bengana.chinez@univ-alger3.dz

خياري لطفي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
الجزائر
klotfidz@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 30/ 09 / 2020 * تاريخ القبول: 05/08 /2021 * تاريخ النشر: 15/ 05 / 2021

ملخص

عقدت كل من الدول المغاربية (تونس و المغرب و الجزائر) اتفاقيات شراكة ثنائية مع الاتّحاد الأوروبي بهدف زيادة صادراتها و جلب الاستثمارات الأجنبية إليها وتحقيق التنمية الاقتصادية، لذا يسعى هذا المقال إلى توضيح انعكاسات هذه الاتفاقيات على اقتصادات تلك الدول.

وتتمثل أهمية هذا المقال في كونه يحلّل و يقيّم واقع هذه الشراكة، كما يهدف إلى توضيح الأسباب و الطريقة التي ساهمت بها اتفاقيات الشراكة في خدمة مصالح الطرف القوي ألا وهو الاتّحاد الأوروبي على حساب الاقتصادات المغاربية، و من أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها هي أنّ الشراكة كرّست تبعية الدول المغاربية ورسّخت الهيمنة الأوروبية على أسواقها، وبالتالي فهي دعوة لهذه الدول المغاربية كي تعيد النظر في بنود هذه الاتفاقيات على نحو يخدم مصالحها.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورومتوسطية، الدول المغاربية، الاتّحاد الأوروبي، منطقة تبادل حر، اتفاقية التبادل الحر الشامل و المعمق.

Abstract:

The Maghreb countries which include Tunisia, Morocco and Algeria have signed bilateral partnership agreements with the European Union in the hope that this would allow them to achieve economic development.

The importance of this article is that it analyzes the reality of this partnership, and highlights its most important implications for Maghreb countries.

This article aims to clarify the way these partnerships have contributed to serve the interests of a powerful party such as the European Union at the expense of the Maghreb economy. The study has concluded that this partnership has worked towards emphasising the dependence of the Maghreb countries and establishing European dominance over their markets.

Keywords: Euro-Mediterranean partnership, Maghreb countries, European Union, free trade territory, the agreement of Comprehensive and in-depth free trade.

*المؤلف المرسل

مقدمة

اهتمت الدول الأوروبية بالمغرب العربي منذ القدم، ويكفي لذلك أن نشير إلى الماضي الإستعماري للقوى الأوروبية في هذه المنطقة، و بقيت العلاقات الأورو- مغاربية قوية إلى ما بعد استقلال الدول المغاربية، بحكم الإرث التاريخي و التقارب الجغرافي بين هذه الدول، حيث أبرمت بينهم عدة اتفاقيات تعاون، ولترسيخ هذه العلاقات أكثر طرح الإتحاد الأوروبي فكرة الشراكة الأورومتوسطية، و التي تمّ إقرارها في مؤتمر برشلونة سنة 1995.

و في هذا الإطار اتجهت الدول المغاربية (الجزائر، تونس و المغرب) إلى توقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، على أمل أن تساعدها هذه الشراكة في تحقيق التنمية الاقتصادية و مواجهة تحديات العولمة، ومن هنا سيحاول هذا المقال الإجابة على الإشكالية الآتية: كيف انعكست اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على اقتصادات الدول المغاربية؟

و انطلقت الدراسة من الفرضية التالية:
عدم تكافؤ طرفي الشراكة الأورومتوسطية من حيث القوة الاقتصادية و المالية جعل اتفاقيات الشراكة تنعكس بشكل سلبي على اقتصادات الدول المغاربية و تخدم أساسا مصالح الاتحاد الأوروبي.

وتكمن أهمية هذا المقال في كونه يحلّل واقع هذه الشراكة و يبرز نتائجها و انعكاساتها الاقتصادية على الدول المغاربية، و تزداد أهمية دراسة هذا الموضوع خاصة في الوقت الحالي، حيث تقوم السلطات الجزائرية بتقييم نتائج هذه الشراكة على اقتصادها، بحلول المدة المحدّدة لإلغاء كافة الرسوم الجمركية على الصادرات الأوروبية نحو الجزائر(المقررة ابتداء من الفاتح من سبتمبر2020)، في الوقت الذي تقوم فيه كل من المغرب وتونس بإجراء مفاوضات مع الاتّحاد الأوروبي لتحرير اقتصادي أكبر في إطار اتفاقية " التبادل الحر الشامل والمعمّق".

و يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الأسباب التي جعلت اتفاقيات الشراكة تخدم بالدرجة الأولى مصالح الاتّحاد الأوروبي على حساب اقتصادات الدول المغاربية، و كيف عملت هذه الشراكة على تكريس تبعية هذه الأخيرة و ترسيخ الهيمنة الأوروبية على أسواقها، وبالتالي فهي دعوة لهذه الدول المغاربية إلى إعادة النظر في بنود هذه الاتفاقيات على نحو يخدم أكثر مصالحها.

ولدراسة هذا الموضوع تم تقسيم المقال إلى المحاور الآتية:
1. مجالات و أهداف الشراكة الأورومتوسطية.
2. المضمون الاقتصادي لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.
3. انعكاسات اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على اقتصادات الدول المغاربية.
4. الإجراءات التي اتخذتها الدول المغاربية لمعالجة الإنعكاسات الاقتصادية السلبية لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.

1.مجالات و أهداف الشراكة الأورومتوسطية:

انعقد مؤتمر برشلونة للشراكة و التعاون الأورو- متوسطي يومي 27 و 28 نوفمبر 1995، بحضور الاتّحاد الأوروبي (المتكون آنذاك من خمس عشرة دولة أوروبية) و اثنتي عشرة دولة من الضفة الشرقية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط منها الجزائر والمغرب و تونس، و خلص هذا المؤتمر إلى تبني إعلان برشلونة الذي

تضمن السياسة الجديدة للعلاقات الأورو- متوسطية، و الذي كان يهدف إلى جعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة للحوار والتبادل و التعاون، و إيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات بغرض تدعيم الأمن و الاستقرار و توطيد الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان، كما هدف أيضا إلى مكافحة الفقر و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بشكل مستديم ومتوازن (طبوش، 2019، ص135)، و في هذا الإطار وُضعت اتفاقيات ثنائية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة مع الدول المغاربية (الجزائر والمغرب و تونس) كل واحدة بشكل منفرد.

و تجدر الإشارة إلى أنّ العلاقات الثنائية بين الاتّحاد الأوروبي و الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، المغرب و تونس) كانت موجودة قبل إبرام اتفاقيات الشراكة، و لكنها كانت في إطار اتفاقيات التعاون، التي تقوم على وجود طرفين أحدهما مانح للمساعدات المالية والفنية (دول الاتّحاد الأوروبي) و الآخر متلقّ لها (الدول المغاربية)، فاتفاقيات التعاون كانت تأخذ شكل معونة يحدّد المانح قيمتها و طبيعتها و توقيتها بما يتناسب مع رؤيته ومصالحه، و قد يقرّر بإرادته الحرة و المنفردة استمرارها أو توقيفها، أما اتفاقيات الشراكة فتقوم على أساس تعاقدي بعد إجراء مفاوضات، و يترتب عنها حقوقا و التزامات متبادلة بين الطرفين، فمفهوم الشراكة يقتضي إذاً وجود طرفين متكافئين و متقاربين من حيث القوة و الوزن السياسي و الاقتصادي، إلاَّ أنَّ المتأمل لأطراف الشراكة الأورو- متوسطية سيتضح له أنَّها تمّت بين اتحاد أوروبي ككتلة واحدة قوية مندمجة و مهيكلة وتُعدّ من أكبر القوى التجارية في العالم، مع كل من المغرب و الجزائر و تونس كدول منفردة و ضعيفة اقتصاديًا، ليس هذا فحسب بل تتلقى مساعدات اقتصادية و مالية من الدول الأوروبية، ممّا أثّر على قدراتها التفاوضية عند إعداد هذه الاتفاقيات، فالطرف الأوروبي تفاوض من موقع قوة و فرض منطقه تحقيقا لمصالحه.

لقد سارعت كل من تونس والمغرب في الانضمام إلى اتفاقيات الشراكة، لأنهما كانتا بحاجة ماسة إلى المساعدات المالية الأوروبية المخصصة في إطار تلك الاتفاقيات لدعم الاقتصاد، فكانت تونس أول بلد مغاربي وقّع على اتفاقية الشراكة و ذلك في أفريل 1995، لتدخل حيز التنفيذ في مارس 1998 ، ووقّعت المغرب على هذه الاتفاقية في فيفري 1996، و دخلت حيز التنفيذ في مارس 2000(زايري و دربال،2002، ص31).

و الملاحظ أنّ الجزائر قد تأخرت في الانضمام إلى اتفاقية الشراكة مقارنة بتونس و المغرب، إذ وقّعت عليها في 22 أفريل 2002، و دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 (Bekeniche, 2006, p80)، فريعها البترولي جعلها أقل احتياجا إلى المساعدات المالية الأوروبية مقارنة بنظيرتيها، ممّا مكّنها من إجراء مفاوضات أطول مع الاتحاد الأوروبي (Biad,2013 , p109).

لقد نصت اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على أنّ الشراكة ستكون في ثلاث مجالات هي:

*شراكة سياسة وأمنية: هدفها إنشاء منطقة سلام و استقرار، فغياب الاستقرار في الدول المغاربية يشكل مصدر تهديد للأمن الأوروبي.

*شراكة اجتماعية وثقافية: وتهدف إلى تحقيق التعاون و التبادل الثقافي والتقارب بين مجتمعات المنطقة، عن طريق الحوار بين الشعوب و الأديان (لعور،2017،ص569).

*شراكة اقتصادية ومالية: تهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي و كل من المغرب و الجزائر و تونس (كل واحدة على حدة)، خلال مدة انتقالية هي اثنتا عشرة سنة، اعتبارًا من دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ، حيث كان يُفترض أن تكون هذه المدة كافية لإعادة هيكلة القطاع الصناعي المغاربي للتوافق مع القدرات التنافسية الأوروبية، خاصة و أنَّ الاتحاد الأوروبي تعهد بتقديم دعم مالي و فني لمساعدة هذه الدول على إجراء إصلاحات اقتصادية في إطار برنامج الدعم المالي (ميدا1) من سنة 1996 إلى 1999، ثم (ميدا 2) من سنة 2000 إلى 2006 (عديسة، 2016، ص27).

و يمكن تلخيص أهداف كل من الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية من إقامة هذه الشراكة في النقاط التالية:
أ. أهداف الاتّحاد الأوروبي، و يمكن إجمالها فيما يأتي:

*توسيع نفوذ الاتحاد الأوروبي و مواجهة الهيمنة الأمريكية التي بسطت نفوذها في منطقة الشرق الأوسط: إذ يرى الاتحاد الأوروبي أنّ هذه الشراكة ستسمح له بزيادة نفوذه لمواجهة النفوذ الأمريكي في المشرق (طبوش، ص132).

*الاستفادة من أسواق الدول المغاربية: إذ يبحث الاتحاد الأوروبي عن أسواق دائمة لتأمين تسويق سلعه، مما سيحفز اقتصاده على المزيد من الاستثمار والإنتاج، وتعدّ الدول المغاربية سوقا واسعة لم يتم بعد استغلال إمكانياتها كلّها، كما أنّ مؤسساتها الصناعية تعاني من ضعف قدراتها التنافسية (Durrieu et Cambon,2014,p54).

*ضمان الأمن و السلام والاستقرار في المنطقة، فغياب الاستقرار و ظهور أي اضطراب يمس المنطقة المغاربية سينعكس حتما على الأمن الأوروبي بحكم قربها الجغرافي.

*التقليل من معدلات الهجرة غير الشرعية نحو أوربا.

ب.أهداف الدول المغاربية، و يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

*الاستفادة من فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية، وكذا تخفيض القيود المفروضة على صادراتها الزراعية، مما سيحرك عجلة التنمية و سيساعدها على الاندماج في الاقتصاد العالمي (Jendoubi,2019,p32).

*جلب الاستثمارات الأوروبية المباشرة الضرورية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

*تلقي دعم فني ومالي من الاتحاد الأوروبي، مما سيسمح لها بتحديث وإعادة هيكلة صناعتها و تأهيل اليد العاملة على النحو الذي يمكّنها من رفع قدراتها التنافسية.

*الاستفادة من نقل التكنولوجيا لرفع تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية.

2. المضمون الاقتصادي لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية:

اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية هي اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي من جهة و كل من تونس والمغرب و الجزائر منفردة من جهة ثانية، و تهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر خلال مدة انتقالية هي 12 سنة، علما بأنّ هذه الاتفاقيات ليست نمطية، بل فيها بعض الاختلافات في التفاصيل كقيمة المساعدات و المعونات المقدمة من قبل الإتحاد الأوروبي و النسب المقررة لإلغاء الرسوم الجمركية...إلى غير ذلك، إنّ هذه الاختلافات عموما لا تمس الفلسفة و التوجهات العامة التي تحكم طبيعة العلاقة بين طرفي الشراكة أو الأهداف المرجوة منها، فالفكرة المشتركة بين هذه الاتفاقيات هو إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات الصناعية للدول المغاربية نحو الاتحاد الأوروبي فور دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ، و أمّا ما يخص الصادرات الصناعية لدول الاتحاد الأوروبي نحو الدول المغاربية فقد تمّ الاتفاق على ما يأتي:

*تحديد قائمة من السلع الصناعية الأوروبية المصدرة إلى الدول المغاربية، يتم فيها الإلغاء الكلي للرسوم الجمركية المغاربية، فور دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ.

* تحديد قوائم أخرى للسلع الصناعية الأوروبية المصدرة إلى الدول المغاربية، و تُلغى الرسوم الجمركية فيها بنسب تدريجية إلى غاية زوالها كليًا بعد مرور اثنتي عشرة سنة من دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ.

كما تعهد الاتحاد الأوروبي في إطار هذه الاتفاقيات على تقديم دعم مالي و فني لتلك الدول المغاربية قصد مساعدتها على إجراء إصلاحات و تأهيل اقتصادها لتحضيرها لدخول منطقة التبادل الحر، وذلك عبر برنامج الدعم المالي (ميدا1) ثم (ميدا 2)، ففي إطار برنامج (ميدا1) قُدرت الالتزامات المالية المخصصة لكل من الجزائر و المغرب وتونس ب 164مليون أورو، 656 مليون أورو و428 مليون أورو على التوالي ، وترجع الاختلافات في الالتزامات المالية المخصصة لكل من تلك الدول الثلاث إلى وتيرة الإصلاحات التي تمّ الشروع فيها و نسبة التقدم في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي(Jolly,2014, p22).

و عند انتهاء الفترة المحددة لبرنامج (ميدا1) سنة 1999، وبعد تقييم تلك المرحلة، اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2000 قرار جديد رقم 2698، يحدّد فيه قيمة المساعدات المالية الممنوحة للشركاء في إطار برنامج (ميدا2) للفترة الممتدة من (سنة2000 إلى سنة2006)، وقدرت الالتزامات المالية المخصصة لكل من الجزائر و المغرب وتونس على التوالي ب 339مليون اورو،981مليون اورو 518مليون اورو، ويتضح أنّ المبالغ المخصصة في إطار برنامج (ميدا2) كانت أكبر من تلك الممنوحة في إطار برنامج (ميدا1)(Jolly, p28) .

وإلى جانب استفادة الدول الشريكة من الدعم المالي الأوروبي في إطار برنامج (ميدا 1) و (ميدا2)، أتيحت لها أيضا إمكانية الحصول على قروض من البنك الأوروبي للاستثمار، والتي قد تصل إلى ملياري أورو سنويًا (Janne D'othée, 2020,p9).

و نظرا للمستجدات العديدة التي طرأت على الساحة الدولية، بعد عشر سنوات من إطلاق مسار برشلونة كأحداث 11 سبتمبر2001 و بروز الخطر الإرهابي إلى جانب انضمام عشر دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي سنة2004، كل ذلك دفع هذا الأخير إلى وضع سياسة الجوار الأوروبية سنة 2004، بهدف دعم الاستقرار والأمن و ترسيخ العلاقات بينه و بين الدول المجاورة له، حيث تضمنت هذه السياسة قيام الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي بإصلاحات سياسية و اقتصادية مقابل الحصول على دعم مالي من خلال الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI)، والتي خصص لها مبلغ 11.2مليار أورو في الفترة الممتدة من (2007 إلى 2013)، لتخلفها فيما بعد الآلية الأوروبية للجوار(ENI) للفترة الممتدة من(2014 إلى 2020)، والتي خصصت في إطارها مبلغ 15.433 مليار أورو كمساعدات مالية (بلجيلالي،2020،ص312).

لقد وضعت سياسات الجوار جدولاً للأعمال يحدد نوع الإصلاحات السياسية و الإقتصادية التي يتوجب على الدول المجاورة الشريكة أن تتخذها، علما أنّ الدول التي تتبنى إصلاحات أشمل وأسرع يُمنح لها صفة (الشريك المتقدم)، ممّا يسمح لها بالحصول على دعم مالي إضافي، وفي هذا الإطار تحصل المغرب عام 2008 على مكانة (شريك متقدم) ، أمّا تونس فارتقت إلى (شريك متقدم) سنة 2012 (Biad, 2013, p124).

3.انعكاسات اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على اقتصادات الدول المغاربية:

يتضح لنا عند دراسة اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية أنَّها جاءت لخدمة مصالح الطرف الأوروبي على حساب مصالح الدول المغاربية، و يمكن توضيح ذلك في النقاط الآتية:

*لقد نصّت اتفاقيات الشراكة على إعفاء الصادرات الصناعية للدول المغاربية نحو الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية فور دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ، في مقابل الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على بعض الصادرات الصناعية للاتحاد الأوروبي نحو الدول المغاربية إلى غاية زوالها تمامًا بعد اثنتي عشرة سنة من دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ.

و يظهر من الوهلة الأولى أنَّ هذا الإجراء سيخدم الدول المغاربية، لأنه سيسهل دخول صادراتها الصناعية نحو أسواق الاتحاد الأوروبي و بأسعار منخفضة نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية، و تزداد أهمية هذا الأمر خاصة إذا علمنا أنّ الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي للدول المغاربية، إذ بلغت نسبة صادرات تونس نحو الإتحاد الأوربي سنة 2019 (73.9%) من إجمالي الصادرات، أما نسبة وارداتها منه فقُدرت ب 51.6% من إجمالي الواردات (www.ins.tn)، و بلغت نسبة صادرات المغرب نحو الاتحاد الأوروبي سنة 2019 (66.7%)، أما نسبة وارداتها منه قدرت ب (53.1%) (www.tresor.economie.gouv.fr)، و تعّد دول الاتّحاد الأوروبي الشريك الرئيسي للجزائر أيضا بحصص تصل نسبها على التوالي (45.67%) من الواردات و(57.46%)من الصادرات سنة 2018، و (53.40%) من الواردات و(63.69%) من الصادرات سنة 2019(www.andi.dz) .

لكن هذا الإجراء لم يؤثر كثيرا على الصادرات المغاربية نحو الاتحاد الاوروبي، لأنّ الدول المغاربية ليست دولا صناعية، و نسبة صادراتها في هذا القطاع تبقى ضئيلة، لذلك لن يترتب عن الإلغاء الفوري للرسوم الجمركية آثار ايجابية مهمّة تستحق الإشادة بالنسبة للدول المغاربية، و لن يشكل ذلك خسارة كبيرة للاتحاد الأوروبي، ففي الجزائر مثلا لازالت المحروقات تشكل أكبر نسبة لصادراتها، حيث بلغت سنة 2019 ما يقدر ب(92.80%) من إجمالي حجم الصادرات الكلية، في حين بقيت نسبة صادراتها خارج المحروقات ضئيلة حيث بلغت 7.20% من إجمالي حجم الصادرات، كما سجلت صادرات المحروقات في الفصل الأول من سنة 2020 تراجعا طفيفا حيث قدر ب(92.40%) من إجمالي حجم الصادرات، أما نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات بلغت(7.60%) فقط (www.douane.gov.dz). (انظر الجدول1)

وتعتبر الجزائر المُصدّر الثالث للغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي بعد كل من روسيا و النرويج، وهي أول ممول للغاز لإيطاليا، و أكبر مزود بالغاز لإسبانيا بنسبة 49.8%، أما أغلب ما تصدره الجزائر نحو فرنسا فهي مشتقات المحروقات (www.douane.gov.dz)، مع العلم أنَّ اتفاقيات الشراكة لم تتضمن إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات المحروقات، أي إنَّ الجزائر لازالت تدفع أموالا ضخمة في شكل رسوم جمركية للاتحاد الأوروبي، فنص اتفاقية الشراكة على الإلغاء الفوري للرسوم الجمركية على الصادرات الصناعية الجزائرية لن يشكل خسارة كبيرة للاتحاد الأوروبي و لن يكون له أثر كبير يذكر على الجزائر، لأنّ كمية الصادرات الصناعية التي تصدرها هذه الأخيرة قليلة جدا.

وفي المقابل نجد أنّ كل من تونس و المغرب تصدران بعض السلع الصناعية، حيث تتشكل أهم الصادرات الصناعية التونسية في منتجات الصناعات الكهربائية و الميكانيكية و منتجات النسيج و الملابس و الجلد (www.ins.tn)(انظر الشكل 1)، أما صادرات السلع الصناعية المغربية فتتمثل في السيارات و الصناعات الغذائية والنسيج (www.finances.gov.ma) (انظر الجدول 2)، و بالرغّم من تأكيد اتفاقيات الشراكة على تسهيل نفاذ الصادرات الصناعية المغاربية إلى الأسواق الأوربية، إلا أنّ الإتحاد الأوروبي غالبا ما يستعمل القيود غير

الجمركّية كالمعايير المتعلقة بالجودة والصحة و البيئة لإعاقة دخول هذه السلع إلى أسواقه (Aouadi,2020,p 23).

*لم يؤثر الإلغاء الفوري للرسوم الجمركية على الصادرات الصناعية المغاربية نحو الاتحاد الأوروبي تأثيرا كبيرا على هذا الأخير، فنسبتها ضئيلة، بينما شكّل الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على الواردات الصناعية الأوروبية خسارة فادحة في الميزانية العامة للدول المغاربية، بسبب تقليص إيراداتها العامة، ذلك أنّ الاتحاد الأوروبي يعد أحد المُمولين الأساسين لها في مجال السلع الصناعية، و حسب المديرية العامة للجمارك فقد قُدّرت خسائر الجزائر جراء تقليص الرسوم الجمركية منذ دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ إلى غاية نهاية سنة 2015 ما قيمته 700 مليار دج، و قدرت الخسائر سنة 2016 وحدها ب 1.27مليار أورو (www.douane.gov.dz).

وفيما يخص الشأن التونسي، فقد أكدت دراسة قام بها المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية سنة 2014 أنّ ميزانية الدولة التونسية قد تكبّدت من جراء تفكيك الرسوم الجمركية على المواد الصناعية المستوردة من الاتحاد الأوروبي خسائر قيمتها 24 مليار دينار تونسي، في الفترة الممتدة من 1996 إلى 2008، في حين أنَّ التعويض الذي تحصلت عليه تونس لدعم قدراتها التنافسية لم يتجاوز 4.6 مليار دينار تونسي.

و لتعويض هذه الخسائر المالية التي تكبدتها الخزائن العمومية في الدول المغاربية جراء تقليص الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية الأوروبية، تقوم سلطات تلك الدول برفع الضرائب و الرسوم على القيمة المضافة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع في الأسواق المغاربية، والتي تنعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين (Jendoubi, 2019, p57) .

*لقد ترتّب عن اتفاقيات الشراكة تسجيل عجز في الميزان التجاري للدول المغاربية، حيث أدت هذه الاتفاقيات إلى زيادة الواردات المغاربية من الاتحاد الأوروبي، بينما لم يُرافق ذلك الزيّادة نفسها في صادرات الدول المغاربية نحوه، فمثلا قدرت نسبة الصادرات التونسية في سوق الاتّحاد الأوروبي سنتي 2018 و 2019 ب (0.51%) و(0.50%)على التوالي، فهي نسب جد منخفضة، و هذا ما يبينه الشكل (2)، كما ارتفع عجز الميزان التجاري التونسي مع الاتحاد الأوروبي سنة 2019 إلى 14 مليار دينار تونسي، أي ما يقدر ب(45%) من إجمالي العجز الكلي التونسي(www.leconomistemaghrebin.com).

وقدّرت حصة المغرب في السوق الأوروبية ب0.8% فقط سنة 2017، وبلغ عجز الميزان التجاري المغربي مع الاتحاد الأوروبي سنتي 2018 و 2019 ما يقدر ب78218 مليون درهم و 72658مليون درهم على التوالي(www.finances.gov.ma) (انظر الجدول 3).

و بلغت قيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي قبل دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ ما يقارب تسع مليارات دولار أمريكي سنة 2003، ووصل حجم تلك الواردات سنة 2018 ما قيمته 21.099 مليار دولار، بينما انتقلت قيمة الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي من 344 مليون دولار في 2003 إلى 889 مليون دولار في 2018، أي أنّ هناك عجز دائم في الميزان التجاري للجزائر خارج المحروقات (www.aps.dz/ar/economie)، كما كشفت دراسة أعدّتها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية أنَّ الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لم تتجاوز قيمة 14 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 2005 و2015، أمَّا صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر في هذه الفترة نفسها فقُدرت ب 220 مليار دولار، أي بمعدل سنوي قدره 22 مليار دولار(www.commerce.gov.dz)، فلم تؤد هذه الشراكة إلى زيادة الصادرات الجزائرية خارج قطاع

المحروقات، علما أنّ ذلك كان من بين الأهداف الرئيسية لمصادقة الجزائر على هذه الاتفاقية، فهذه الشراكة خدمت أساسا مصالح الإتحاد الأوروبي الذي تمكّن من زيادة نسبة صادراته.

إذن يتضح أنّ طرفي الشراكة ليست متكافئة فمن جهة نجد دول مغاربية ضعيفة اقتصاديا، لا تصدّر سوى نسب ضئيلة من السلع الصناعية، ومن جهة أخرى نجد اتحاد أوروبي كقوة صناعية وتجارية تصدر سلع صناعية ذات قيمة مضافة عالية، و تُمثل أكثرمن 20%من الإنتاج الداخلي الخام (PIB) العالمي، حيث قدر إنتاجها الداخلي الخام (PIB) سنة 2019 ما يقارب 14000مليار أورو، وقدرت قيمة صادراتها الإجمالية 3142 مليارأورو (www.europarl.europa.eu).

*تتعلق اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية أساسًا بالمنتوجات الصناعية، أمَّا المنتوجات الزراعية التي تمتلك فيها الدول المغاربية ميزة تنافسية نسبية عند إنتاجها، فلم تنص تلك الاتفاقيات على تحريرها الكليّ، بل نصّت على تحرير أكبر لها، و لكن تلك المنتوجات تتعرّض في الواقع لعدة عراقيل أثناء تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي، لأنّ هذا الأخير يواصل تطبيق سياسة حمائية لمنتوجاته الزراعية.

*إنَّ إنشاء منطقة تبادل حر سيؤدي إلى الإضرار بالمؤسسات الاقتصادية المغاربية التي ليس لها القدرة على المنافسة، فإلغاء الرسوم الجمركية على السلع الأوروبية سيعمل على تخفيض أسعارها، و بالنّظر إلى جودتها فسترتفع نسبة استهلاكها في الأسواق المغاربية، و سيؤدي ذلك إلى إفلاس المؤسسات المغاربية لعدم قدرتها على المنافسة و سينجم عنه تسريح العمال و ارتفاع نسبة البطالة و تراجع الإنتاج الوطني، وسيتسبب ذلك في أزمات اجتماعية و حتى سياسية.

و أشارت دراسة قام بها المعهد الوطني للإحصاء في تونس بالتعاون مع البنك الدولي سنة 2013، إلى أنّ قطاع النسيج و الملابس و الجلود و الأحذية في تونس كان من أكبر القطاعات المتضررة، إذ جاء في تلك الدراسة أنّ النسيج الوطني الصناعي المحلي في تونس اندثر بنسبة 55% في الفترة الممتدة من 1996 إلى 2010 نتيجة اتفاقية الشراكة، كما قُدر عدد مناصب العمل المفقودة في تلك الفترة نفسها ما بين 300 ألف إلى 500 ألف منصب عمل (middle-east-online.com).

و تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أنّ برامج الدعم المالي التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لتأهيل اقتصادات الدول المغاربية و إعادة هيكلتها لم تكن كافية، بل لم يتم دفع كل الالتزامات المالية المخصصة للدول المغاربية في إطار تلك البرامج، فمثلا في إطار برنامج (ميدا 1) خُصص للجزائر ما يقدر ب 164مليون أورو، و لكن الواقع يبين أنّه لم يتم دفع سوى 30.4 مليون أورو أي بنسبة 18.5% من الالتزامات المخصصة، أما المغرب فخصص له 656 مليون أورو لكن لم يتحصل سوى على 166.8 مليون أورو أي بنسبة 25.4% من الالتزامات المخصصة، و تونس هي الأخرى لم تستفد من المبلغ المالي المخصص لها كلّه، و الذي كان مقدّرا ب 428 مليون اورو بل استفادت فقط من 183.9 مليون أورو أي بنسبة 42.9% من الالتزامات المخصصة(Jolly,2014, p47) ، و يرجع ضعف نسبة المدفوعات مقارنة بالالتزامات المخصصة لعدة أسباب منها بطء تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية في الدول المستفيدة من الدعم المالي، بالإضافة إلي البطء و التعقيد في الإجراءات و طول فترة تنفيذ مشاريع البرامج.

وبالرّغم من زيادة المبالغ المالية المخصصة في إطار (ميدا2) إلا أنّ المخصصات السنوية المالية كانت هي الأخرى قليلة و لم تُغطّ احتياجات تمويل المشاريع المختلفة، وحتى و إن ارتفعت أيضا قيمة المساعدات المالية المخصصة للدول المغاربية في إطار آلية الجوار، إلا أنّها لم ترق إلى طموحات تلك الدول ولم تتمكن بواسطتها

من تأهيل اقتصادها و جعله أكثر تنافسية، فكثرة القطاعات التي شملتها برامج الدعم، جعل القيم المالية المخصصة لكل برنامج ضئيلة لا يكفي لتنمية و تطوير ذلك القطاع و القضاء على المشاكل التي يعاني منها (Janne D'othée, 2020,p9).

*إنّ جلب الاستثمارات الأوروبية المباشرة كان يشكل أحد أهداف الدول المغاربية من الانضمام إلى اتفاقيات الشراكة، و لكن بقيت في الواقع استثمارات الاتحاد الأوروبي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس و المغرب) قليلة مقارنة باستثماراته في بقية أرجاء العالم، حيث قُدرت ب 37 مليار أورو في نهاية سنة 2017 و بنسبة 0.5 % من مجموع استثمارات الاتحاد الأوروبي المباشرة في بقية أنحاء العالم (ec.europa.eu)،علما أنّ قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للإتحاد الأوروبي في العالم بلغت 7412 مليار أورو في نهاية سنة 2017، و أنّ أكثر من ثلث إستثماراته كانت موجهة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ قدرت بقيمة 2569 مليار اورو و بنسبة 34.7% من مجموع استثمارات الاتحاد الأوروبي المباشرة في بقية أنحاء العالم، تليها سويسرا باستثمارات قيمتها 979 مليار أورو أي بنسبة 13.2% (ec.europa.eu).

و تعود قلة استثمارات الاتحاد الأوروبي في الدول المغاربية لوجود عدة عراقيل للاستثمار كالبيروقراطية ونقص البنى التحتية و غياب نظام معلوماتي فعّال، إذ لا يكفي إقامة منطقة تبادل حر حتى تتدفق الاستثمارات الأجنبية بشكل آلي، بل على السلطات توفير مناخ استثماري مشجع، لذلك تحاول هذه الدول رفع جاذبيتها الاقتصادية من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات، فبغية تحسين مناخ الأعمال في الجزائر مثلا قامت هذه الأخيرة في إطار قانون المالية لسنة 2014 برفع شرط مراجعة الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل المجلس الوطني للاستثمار، إذا كانت قيمة ذلك الاستثمار أقل من 150 مليون أورو، و علاوة على ذلك تمّ بموجب قانون المالية لسنة 2020 إلغاء القاعدة 50/49 التي كانت من أكثر عوائق الاستثمار الأجنبي، حيث كانت تنص على ضرورة أن تبلغ حصة المستثمر الأجنبي 49% من الأسهم بينما يحوز الشريك الجزائري على 51% منها، و تمّ الإبقاء على تلك القاعدة في القطاعات الإستراتيجية المتمثلة في المناجم، الطاقة، الصناعة العسكرية، الصناعة الصيدلانية، المطارات، السكك الحديدية و الموانئ (parlament.gv.at) .

كما وضعت الجزائر عدة حوافز ضريبية كالإعفاء من دفع الرسم على القيمة المضافة عند شراء أو استيراد المواد الأولية و التجهيزات، و محاولة إصلاح النظام المصرفي ...الخ، كل ذلك سمح للجزائر بالارتقاء قليلا في تصنيف تقرير البنك العالمي حول "ممارسة أنشطة الأعمال" (Doing Business) ، فقد كانت في المرتبة 166 ضمن 190 دولة سنة 2018، ثمّ أصبحت في المرتبة 157 في كل من سنتي 2019 و2020 (francais.doingbusiness.org)، و أمّا المغرب و تونس فقد احتلتا مراتب أفضل من الجزائر في هذا التقرير، فقد جاء المغرب في المرتبة 60 سنة 2019 و ارتقى إلى المرتبة 53 سنة 2020، أما تونس فبعد أن كانت في المرتبة 80 سنة 2019 أصبحت تحتل المرتبة 78 سنة 2020 (francais.doingbusiness.org).

و تجدر الإشارة إلى أنّ استثمارات الاتحاد الأوروبي المباشرة في الدول المغاربية (الجزائر و تونس والمغرب) تبقى مركزة في قطاعات معينة، مما يعوق عملية تنويع الصادرات، ففي الجزائر مثلا تبقى أغلب تلك الاستثمارات في قطاع المحروقات، أما في تونس فهي متمركزة في قطاع النسيج و البنى التحتية و السياحة، و في المغرب تبقى متمركزة خاصة في مجال القطاع المالي و التجاري، بينما هناك القليل من هذه الاستثمارات تخص القطاع الصناعي، و أكد البنك الإفريقي للتنمية في هذا الشأن أنّ تمركز الاستثمارات في هذه القطاعات سيؤدي إلى توسيع الفوارق بين المداخيل داخل هذه الدول، لذلك دعا إلى ضرورة تنويع قطاعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ضرورة أن تقوم الدولة بوضع حوافز لتوجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات الأولية (كالزراعة مثلا)، لأنّها أكثر احتياجا إلى اليد عاملة، مما سيساهم في تقليص البطالة (www.afdb.org).

4. الإجراءات التي اتخذتها الدول المغاربية لمعالجة الانعكاسات الاقتصادية السلبية لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية:

بالنّظر إلى الانعكاسات السلبية للشراكة الاورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري، قامت الجزائر سنة 2010 بتجميد أحادي الطرف للامتيازات التعريفية الممنوحة للاتحاد الأوروبي، مع تقديم طلب بإعادة النظر في بنود التفكيك الجمركي، و بعد عقد ثمانية جولات من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي (ما بين 2010 و 2012) تمّ التوصل إلى حل وسط يتمثل في تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر بالنسبة لبعض المنتجات- مثل الصلب و المنسوجات و الأجهزة الالكترونية و السيارات- الذي كان مقررًا سنة 2017 إلى غاية سبتمبر2020 (www.senat.fr).

و بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 2015، واختلال كفتي الميزان التجاري لصالح الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى قيمة خسائر المداخيل الجمركية و تدهور ميزان المدفوعات و تراجع احتياطي الصرف، اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير الحمائية في قانون المالية لسنة 2016، و تمثلت في وضع قيود كمية وفرض نظام تراخيص الاستيراد عند استيراد السيارات و الاسمنت و الخرصنات المستديرة، و يأتي هذا الإجراء بهدف تخفيض فاتورة الواردات و تشجيع الإنتاج المحلي و تقليص عجز الميزان التجاري على ضوء التراجع الكبير في إيراداتها النفطية، و طلبت الجزائر من الاتحاد الأوروبي بضرورة إجراء تقييم مشترك لاتفاقية الشراكة، و بعد هذا التقييم المشترك تمَّ وضع 21 توصية لإعادة بعث الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، منها ضرورة تطوير العلاقات الاستثمارية وتنويعها، و ضرورة دعم الجزائر في تعزيز صادراتها خارج قطاع المحروقات.

و بمقتضى قانون المالية لسنة 2017 وضعت السلطات الجزائرية قائمة السلع المحضورة من الدخول إلى السوق الجزائرية و ذلك لحماية المنتوج الوطني، فانخفضت فاتورة الاستيراد ب 35 مليار دولار (بخدة ،2017،ص305)، كما وسّعت الحكومة الجزائرية في جانفي 2018 قائمة السلع الاستهلاكية الممنوعة من الاستيراد، لكن سرعان ما ألغتها في فيفري 2019، وعوضتها في المقابل بفرض الرسم الوقائي الإضافي المؤقت، و المحدد بين 30% إلى 200% من قيمة السلعة المستوردة، و ذلك لتقييد عملية استيراد السلع المنتجة محليا، فبالنسبة للسلع المنتجة محليا و التي استطاعت تغطية طلب السوق الوطنية فانه يطبق على واردات تلك السلع رسم يتراوح ما بين 100%إلى 200% قصد حماية المنتوج المحلي، أما في حالة وجود نقص في كميات الإنتاج المحلي فإنّ تطبيق الرسم الوقائي الإضافي المؤقت على السلع المستوردة يكون متوافقا مع الحاجيات الوطنية و يتراوح بين 30% إلى 50% (parlament.gv.at).

و بحلول موعد تأسيس منطقة التجارة الحرة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي، و الذي كان من المفترض أن يتم في الفاتح من سبتمبر 2020 بادرت السلطات الجزائرية إلى إعادة تقييم اتفاقية الشراكة في ظل الوضع الاقتصادي المتأزم، و طلبت من الاتحاد الأوروبي تأجيل إنشاء هذه المنطقة.

و بالرّغم من الانعكاسات السلبية لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على اقتصاد كل من المغرب و تونس، إلا أنّ هاتين الدولتين انتهجتا مسلكا مختلفا عن المسلك الذي انتهجته الجزائر، ففي الوقت الّذي تطالب فيه هذه الأخيرة بإعادة تقييم هذه الاتفاقية، وتضع إجراءات حمائية لتشجيع الإنتاج المحلي و تقليص فاتورة الاستيراد، تجري كل من المغرب و تونس سلسلة من المفاوضات لوضع (اتفاقية التبادل الحر الشامل و المعمقALECA) مع الاتحاد الأوربي .

و تعد اتفاقية التبادل الحر الشامل و المعمق (ALECA) امتداداً لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، وتهدف إلى تعزيز اندماج اقتصادي أكبر بين الاتحاد الأوروبي وكل من تونس و المغرب، حيث وُصفت هذه الاتفاقية بالشاملة لأنها تغطي معظم التبادلات التجارية، فهي تشمل إلى جانب الصادرات الصناعية التي جاءت في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري و الخدمات، و وُصفت أيضا بالمعمّقة لأنّها لم تقتصر على إلغاء الحواجز الجمركية فقط، بل تطرقت أيضا لعدة جوانب تفصيلية منها تقليص الحواجز غير الجمركية وضمان حماية الاستثمارات الأجنبية وتنسيق التشريعات في مختلف المجالات التجارية و الاقتصادية بين الطرفين، و تحديد المعايير الصحية و البيئية الواجب توفّرها في السلع المصدرة.

و يمكن تلخيص أهم أسباب سعي كل من تونس و المغرب إلى الانضمام لاتفاقية (ALECA) في النقاط الآتية:
-الاستفادة من المساعدات المالية الأوروبية.
-تسهيل نفاذ الخدمات و الصادرات الزراعية التونسية و المغربية إلى الأسواق الأوربية.
-تحسين ظروف الاستثمار و المناخ العام للأعمال عبر إرساء أطر قانونية مستقرة و مشابهة لقوانين الاتحاد الأوروبي.

ولكن تبقى كل من تونس و المغرب في الوقت الحالي غير مهيأتين للتفاوض حول مثل هذه الاتفاقية، فهما ليستا في وضع يمكّنهما من منافسة الاقتصاديات الأوروبية، وسينعكس ذلك بمزيد من السلبيات على اقتصادهما وذلك للأسباب الآتية:
*لقد أدّى إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية الأوروبية في إطار اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية إلى عجز كبير في الميزانية العامة لتلك الدول المغاربية، و سيتعمق ذلك العجز مع اتفاقية (ALECA)جراء إلغاء الرسوم الجمركية أيضا على الواردات الزراعية و منتجات الصيد البحري الآتية من دول الاتحاد الأوروبي، وسيزيد من المديونية العمومية (Aouadi,2020,p44) .

*يتمتع الاتحاد الأوروبي بفوائض إنتاجية هامة في القطاع الزراعي و الصيد البحري، لذا يسعى إلى وضع اتفاقية (ALECA) لتصريف تلك الفوائض في الأسواق المغاربية بكل حرية و بدون دفع رسوم جمركية، وستتضرر الدول المغاربية كثيرا من هذا الأمر، ذلك أنّ الزراعة التونسية و المغربية لن تستطيع الصمود أمام غزو المنتوجات الزراعية الأوربية، فإنتاجية هذه الأخيرة أعلى بكثير من إنتاجية الزراعة المغاربية، لأنّها تستعمل الآلات الحديثة و تستفيد من تقنيات البحث العلمي في هذا المجال، كما أنّ الاتحاد الأوروبي يتمتع بعملة قوية مقارنة بالعملة المغربية و التونسية، مما سيزيد من تكلفة المزارع المغاربي عند اقتنائه آلات و مستلزمات فلاحية من الاتحاد الأوروبي، فتحرير المبادلات الزراعية و فتح الأسواق المغاربية أمام المنتوجات الزراعية الأوروبية ستجعل المزارعين المغاربة (وأغلبهم من الفلاحين الصغار و المتوسطين) يعجزون عن الصمود أمام المنافسة الشرسة للمزارعين الأوروبيين، و سيترتب عن ذلك تفقيرهم و تهميشهم و تخليهم عن النشاط الزراعي، و ليس هذا فحسب بل سيؤدي ذلك إلى تراجع الإنتاج الزراعي المحلي و رفع الواردات الأوربية وزيادة عجز الميزان التجاري مما سيعمل على تعميق تبعية الدول المغاربية للاتحاد الأوروبي في مجال الغذاء.

*إلغاء الاتحاد الأوروبي الرّسوم الجمركية على الواردات الزراعية المغاربية لن يؤثر كثيرا على المزارعين الأوروبيين، لأنّ الاستراتجية التي تبناها الاتحاد الأوروبي تتمثل في تقديم دعم مالي لقطاعه الزراعي و ذلك بمقتضى السياسة الفلاحية المشتركة، و الذي بلغ ميزانية تقدر ب 408.3 مليار أورو للفترة الممتدة مابين 2014 و 2020، حيث خصصت منها 308.8 مليار أورو لتقديم مساعدات مباشرة للفلاحين الأوروبيين و دعم السوق، و خصصت 100مليار أورو للتنمية الريفية(ec.europa.eu).

و يعتبر هذا الدعم سلاحا دفاعيّا و هجوميّا في آن واحد، فتقديم الدعم المالي المباشر للمزارعين سيعمل على تخفيض أسعار منتوجاتهم الزراعية، وبالتالي سيعمل على حماية الإنتاج الأوروبي في الأسواق الأوروبية من منافسة الواردات الزراعية الآتية من الدول المغاربية، و من ناحية أخرى سيسمح هذا الإجراء ببيع المنتوجات الزراعية الأوروبية في الأسواق المغاربية بالرّغم من جودتها بأسعار منخفضة (جرّاء الدعم المقدم للمزارع الأوروبي بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية).

و في المقابل لا يمكن للدول المغاربية أن تقدّم دعما ماليا لقطاعها الزراعي بالمستوى نفسه الذي يقدّمه الاتحاد الأوروبي، وذلك أساسا لضعف إمكانياتها المالية، كما أنّ جلّ برامج الدعم التي وضعتها السلطات المغاربية في المجال الفلاحي قد تمّ إلغاؤها أو تقليصها بموجب برامج الإصلاحات الهيكلية (Ben Rouine,2019,p7)، ولهذه الأسباب فقد تمثّلت الاستراتيجية التي طبقتها الدول المغاربية لحماية إنتاجها الزراعي في فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات الزراعية الأوروبية، و بالتالي فإنّ إلغاء تلك الرسوم سيؤثر مباشرة على القدرات التنافسية للمنتجين المحليين، إذ ستجعل الفلاح التونسي و المغربي في مواجهة مباشرة مع فلاح أوروبي مدعم ماليا يبيع منتوجا ذا جودة بسعر أقل من التكاليف الحقيقية للإنتاج.

*لا يزال الاتحاد الأوروبي يفرض عدة حواجز لحماية إنتاجه الداخلي وإعاقة نفاذ الصادرات الزراعية المغاربية إلى أسواقه، فيصنف أهم الصادرات الزراعية المغاربية في خانة المواد الحساسة (الطماطم بالنسبة للمغرب و زيت الزيتون لتونس) و يُخضعها للحصص الجمركية و يفرض عليها الرسوم الجمركية الإضافية، إلى جانب الحواجز غير الجمركية كضرورة احترام المعايير الصحية و البيئية (Berahab et Dadush, 2020,p17).

و في هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أنَّ المغرب قد وقّع مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية من أجل تحرير المنتجات الفلاحية، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2012، و نصّت على ضرورة تسهيل دخول الخضر و الفواكه المغربية إلى الأسواق الأوروبية، وبالرّغم من ذلك لا تزال المغرب تشكو من كثرة القيود المطبقة على صادراتها الزراعية نحو الاتحاد الأوروبي، لأنّ هذه الصادرات تخضع للحصص الجمركية التي تختلف كميتها حسب المواسم، كما تمّ تحديد الحد الأدنى لسعر بعض الصادرات المغربية نحو الاتحاد الأوروبي، و هذا لحماية المنتوج الزراعي الأوروبي من المنافسة (Berahab et Dadush, p15).

*تنص اتفاقية (ALECA) على ضرورة تقريب و تكييف تشريعات الدول المغاربية مع قوانين الاتحاد الأوروبي المنظمة للأنشطة الاقتصادية، مما سيجعل الدول المغاربية عاجزة عن وضع سياسة زراعية مستقلة تستجيب لواقع قطاعها الفلاحي.

* أكثر ما يُثير القلق من اتفاقية (ALECA)هو ما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية،إذ يُطالب الاتحاد الأوروبي شركاءه باعتماد المعايير الأوروبية و الإجراءات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، و سيؤدي ذلك إلى سيطرة الشركات الأوروبية على كامل حلقات الإنتاج الفلاحي في الدول المغاربية (بذور، أسمدة، تقنيات زراعية...الخ)، و أما في المجال الصحي فسيكون له آثار سلبية في كل من تونس و المغرب، فبموجب حماية الملكية الفكرية سيتم منع صناعة الأدوية الجنيسة، وسيُجبر المرضى على شراء الأدوية الأصلية رغم ارتفاع أسعارها.

الخاتمة

لقد كانت لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية انعكاسات سلبية على اقتصادات الدول المغاربية، إذ أدت إلى زيادة اختلال الميزان التجاري بين طرفي الشراكة لصالح الطرف الأوربي، حيث أصبحت الدول المغاربية مجرد أسواق للسلع الأوربية، و شكّل ذلك تهديدا حقيقيا للمنتوجات المحلية، فلم تكن مؤسساتها الاقتصادية مهيأة للتصدي

للمنافسة الأوربية، ولم تتمكن الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الدول المغاربية من تعويض تلك الخسائر، لأنّ نسبتها بقيت ضئيلة جدا، فكانت هذه الشراكة في خدمة الطرف الأوروبي باعتباره الطرف الأقوى، لكن بالرّغم من ذلك تستمر هذه الدول في ترسيخ علاقاتها غير المتكافئة مع الاتحاد الأوروبي، وتتسارع في إجراء مفاوضات لزيادة تحرير اقتصادها ودمجه في الاقتصاد الأوروبي، فالإشكال هو أنّ الدول المغاربية منذ استقلالها كانت دائما تعطي الأولوية للتعاون العمودي (شمال- جنوب) على حساب العلاقات الأفقية (جنوب-جنوب)، و هذا ما زاد من تبعية هذه الدول للغرب، لذا يمكن تقديم التوصيات الآتية:

* لقد أقيمت الشراكة الأورومتوسطية بين طرفين غير متكافئين، فمن البديهي أن يؤدي هذا النوع من الشراكة إلى نتائج لصالح الطرف الأقوى وخسائر للطرف الأضعف، لذلك ندعو الدول المغاربية إلى ضرورة تجاوز خلافاتها و نزاعاتها السياسية، و تغليب مصالحها الاقتصادية عبر تفعيل تكتل إقليمي مغاربي، تكون فيه الأطراف أكثر تكافؤا من حيث قوتها و قدراتها الاقتصادية و التجارية والسياسية، مما سيمنح فرصة أكبر لهذه الدول لزيادة نشاطها الإنتاجي و رفع نسبة صادراتها و تحقيق التنمية، كما سيسمح هذا القطب المغاربي بتشكيل كتلة واحدة، و بالتالي زيادة وزن الدول المغاربية عند التعامل مع الاتحاد الأوروبي.

* ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول المغاربية ورفع العراقيل أمام تبادلاتها التجارية، ففي الوقت الحالي تبقى مبادلاتها التجارية البينية ضعيفة و هامشية إذا ما قُرنت بالتجمعات الإقليمية الأخرى.

*ضرورة القضاء على العراقيل البيروقراطية المنتشرة في الدول المغاربية و تطوير البنى التحتية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

*زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأهمّية الدّور الّذي تلعبه في مختلف الاقتصاديات.

*ضرورة عصرنة أنظمة الإنتاج الزراعي، خاصة و أنَّ الدول المغاربية لها ميزة نسبية في هذا القطاع الزراعي.

*تشجيع البحث العلمي و التكنولوجي و جعله مواكبًا لضرورات التنمية.

المراجع

-المراجع باللغة العربية:

***الكتب:**

-طبوش،سفيان.(2019).الشراكة الأوروبية– المتوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة،عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

***الدوريات:**

- بخدة ،عبد القادر، و ساجي،علام.(2017).الشراكة الجزائرية الأوروبية. مجلة حقوق الإنسان و الحريات العامة. العدد 4، الصفحات 285-314.

- بلجيلالي، أيمن.(2020). سياسة الجوار الأوروبية : الفرص و التحديات. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد الأول، الصفحات 305-331.

-زايري، بلقاسم، دربال، عبد القادر، (2002). تأثير منطقة التبادل الحر على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر. مجلة بحوث اقتصادية عربية. العدد 27، الصفحات 31 -70.

-عديسة، شهرة.(2016). دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية الجزائرية. أبحاث اقتصادية و إدارية. العدد19، الصفحات 19-38.

-لعور،راضية.(2017).مسار العلاقات الأورومغاربية بين التبعية الإقتصادية و ضرورات الجوار الجغرافي.مجلة الفكر.العدد15، الصفحات 561-593.

***المواقع الإلكترونية:**

-إحصائيات تونس، التجارة الخارجية بالأسعار الجارية، تاريخ النشر: ديسمبر2019، الموقع: www.ins.tn، تاريخ التصفح: 2020/12/13.

-المراجع باللغة الأجنبية:

***livres** :

-Aouadi, Sami.(2020). Les Relation commerciales Tuniso- Européennes, Tunisie: Freidrich-Ebert-Stiftung.
-Bekeniche ,Otmane.(2006).La Coopération entre l'Union Européenne et l'Algérie l'accord d'association, Alger : OPU.
-Ben Rouine, Chafik. (2019). ALECA et agriculture au-delà des barrières tarifaires, Tunisie : UTAP.
- Berahab, Rim, Dadush ,Uri. (2020). Le Maroc a-t-il bénéficié de l'accord de libre-échange avec l'Union européenne, Maroc :PCNS.
-Jendoubi, Kamel. (2019). Pour une vision stratégique Tunisienne du partenariat avec L'Union Européene, Tunisie: Euro Med Droits.
-Jolly, Cécile.(2014). L'intégration régionale en méditerranée : Impact et limites des politiques communautaires et bilatérales, Bruxelles: Union européenne.

***Articles** :

-Abis, Sébastien, (2005).Une Décennie de partenariat euro-méditerranéen: Bilan du programme Meda .Défis et perspectives géoéconomiques. N°74, p.p.9-24.
-Biad, Abdelwahab, (2013). La Construction du Maghreb au défi du partenariat Euro-méditerranéen de l'Union européenne. *L'Année du Maghreb*. N°9 , p.p 103-123.
-D'othée, Janne, (2020). Pour un partenariat EURO- Méditerranéen en faveur du développement durable.p.p 4-36.
-Durrieu, Josette, Cambon, Christian, (2014).Europe –Maghreb : Un partenariat stratégique à construire. Géoéconomie. N°72, p.p 53-70.

***Site internet :**

-African Development Bank, What Impact Does FDI Have On the People?. publié le29/04 /2015, sur le site ://www.afdb.org/**,** consulté le 15/07/2020.
-Agence Nationale de promotion du commerce extérieure, Analyse du commerce extérieur Algérien pour l'année 2016, sur le site : www.commerce.gov.dz/ consulté le 11/06/2020.
- ANDI, Statistique du commerce extérieur de l'Algérie, publié en Juin2020, sur le site : www.andi.dz, consulté le 18/12/2020.
- Banque Mondiale, Doing Business 2020, sur le site : francais.doingbusiness.org, consulté le 19/12/2020.
- Commission Européenne, Rapport sur l'état des relations UE-Algérie dans le cadre de la PEV renouvelée Avril 2018 – Août 2020, publié le 18/11/2020, sur le site: parlament.gv.at, consulté le 20/12/2020.
- Commission Européenne, La Politique agricole commune, sur le site : ec.europa.eu, consulté le 25/12/2020.
-Direction Générale des Douanes, Statistique du commerce extérieur de l'Algérie Période : Année 2017, sur le site : www.douane.gov.dz, consulté le 12/07/2020.
-Direction Générale des Douanes , Statistique du commerce extérieur de l'Algérie Période : Année 2019, sur le site : www.douane.gov.dz, consulté le 12/07/2020.
-Direction Générale des Douanes, Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période : Premier trimestre 2020, sur le site : www.douane.gov.dz, consulté le 12/07/2020.
-Direction générale du trésor, Profil du commerce extérieur du Maroc, publié en Décembre2020, sur le site : www.tresor.economie.gouv.fr, consulté le 15/12/2020.
- Ennaifar, Bassem , Tunisie – UE : notre part de marché est de 0,5%!, publié le 24 août 2020**,** sur le site: www.leconomistemaghrebin.com, consulté le 21/12/2020.
-Eurostat, L'UE demeure investisseur net dans le reste du monde, publié le 12 janvier 2017, sur le site : https://ec.europa.eu/, consulté le 15/07/2020.

- Eurostat, La Position extérieure nette d'investissements de l'UE en baisse à 1 100 mrds d'euros, publié le 20 décembre 2018, sur le site : https://ec.europa.eu/, consulté le 21/07/2020
-Office des changes, Indicateur des échanges extérieurs, , publié en Janvier 2020, sur le site : www.finances.gov.ma, consulté le 18/12/2020.
-Office des changes, Le Déficit Commercial S'aggrave En 2019 , publié en Décembre 2019, sur le site : www.finances.gov.ma, consulté le 20/12/2020.
-Sénat, Rapport d'information fait au nom de la commission des affaires européennes (1) sur le volet méditerranéen de la politique de voisinage : le cas de l'Algérie, Session extraordinaire de 2016-2017, sur le site : www.senat.fr, consulté le 13/12/2020.
- Service économique régional de Tunis, Le commerce extérieur de la Tunisie, Décembre 2019, sur le site : www.tresor.economie.gouv.fr/, consulté le 20/12/2020.
-Union Européenne, Délégation de l'UE en Algérie, publié le 3/03 /2017, sur le site :eeas.europa.eu/, consulté le 13/07/2020.
-Union Européenne, Les Relations commerciales UE et Maroc et les négociations d'un Accord de libre-échange complet et approfondi (ALECA) UE-Maroc, publié 10/02 /2014, sur le site : http://eeas.europa.eu//, consulté le 14/07/2020.
-Union Européenne, Rapport 2015 : coopération de l'union européenne en Tunisie, publié le 12/02 /2016 , sur le site : /eeas.europa.eu, consulté le 13/07/2020.
-Union Européenne, MEDA: Amélioration de l'efficacité opérationnelle depuis 1999, publié le 04/05 /2006 , sur le site : http://europa.eu.int/comm/external, consulté le 10/09/2020.

الملاحق

جدول (1) : قيمة صادرات الجزائر(بالمليون دولار)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2018	2019 (خلال الثلاثي 1و2و 3)
الصادرات خارج مجال المحروقات	1 099	1 158	1 332	1 937	1 066	1 526	2 062	2 062	2 165	2 582	2 063	2 216	2 068
صادرات المحروقات	43 937	53 456	58 831	77 361	44 128	55 527	71 427	69 804	63 752	60 304	35 724	38897	32926
مجموع الصادرات	45 036	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	65 917	62 886	37 787	41113	34994

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على الموقع:http://www.andi.dz

الجدول (2): أهم القطاعات المصدرة في المملكة المغربية (سنة 2019)

القطاع	حصته في مجموع الصادرات الكلية للمغرب سنة 2019

قطاع السيارات	28,4 %
قطاع الصناعات الغذائية	21,8 %
قطاع الفوسفات و مشتقاته	17,4 %
قطاع النسيج	13,1 %
قطاع الطيران	5,5 %

المصدر : https://www.finances.gov.ma

الجدول 3: الميزان التجاري المغربي مع الاتحاد الأوروبي (بالمليون درهم)

	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات	198829	228839	249272	260995	260812
الصادرات	138940	146854	165458	182777	188154
قيمة العجزفي الميزان التجاري	59889-	81985-	83814-	78218-	72658-

المصدر: www.finances.gov.ma

الشكل1: الصادرات التونسية حسب القطاعات

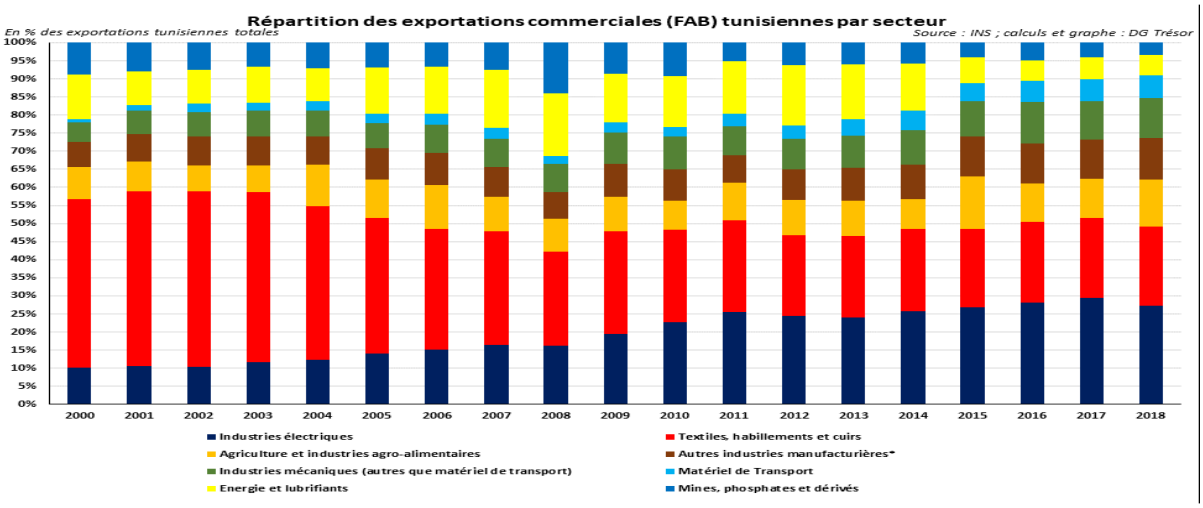

المصدر:www.tresor.economie.gouv.fr

الشكل(2) : تطور الحصة السوقية لتونس في أسواق الاتحاد الأوروبي

Evolution de la part de marché de la Tunisie sur le marché de l'Union Européenne (En %)

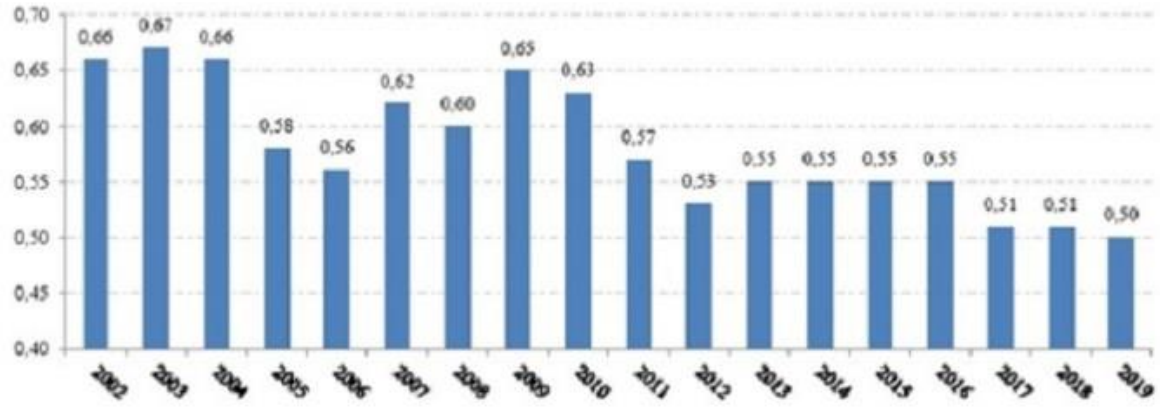

Sources : Eurostat et calculs de la BCT

المصدر:www.leconomistemaghrebin.com

- **كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:**

بن قانة، شناز، وخياري، لطفي (السنة)، **انعكاسات اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على اقتصاد الدول المغاربية**، دفاتر السياسة والقانون، المجلد13 (العدد 2)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص .. - ...